الثورة الاقتصادي

إشراف/ علي البشيري

الثلاثاء ٦ محرم ١٤٢٦هـ الموافق ١٥ فبراير ٢٠٠٥م العدد (١٤٧٠٦)

ملحق اسبوعي يصدر كل يوم ثلاثاء

Tue 15 Fep 2005 .. 6/1/1426 - No ، (14706)

اليوم رئيس البنك الدولي يتفقد المشاريع التي يمولها البنك في محافظة تعز

■ تعز/سبأ

عبر الاخ/ أحمد عبدالله الحجري/ محافظ محافظة تعز عن سعادته وأعضاء المجلس المحلي والمكتب التنفيذي وجميع أبناء المحافظة للزيارة التي يقوم بها السيد/ جيمس ولفنسون/ رئيس البنك الدولي لمدينة تعز في اطار زيارته للجمهورية اليمنية والوفد المرافق له والاطلاع على المشاريع الخدمية والانمائية التي يمولها البنك الدولي بالمحافظة وفي مقدمتها مشروع حماية مدينة تعز من السيول الذي أحدث نقلة نوعية في البنية التحتية الاساسية للمدينة.

وقال الأخ/ محافظ تعز لوكالة الانباء اليمنية /سبأ/ أن مدينة تعز تعد مدينة نموذجية في انجاح مشاريع البنك الدولي كما تعد رمزا للشراكة والتنمية مع البنك وفي مكافحة الفقر والبطالة ٠٠ مشيرا إلى أن المحافظة استفادت كثيرا من مكونات مشروع الحماية من خلال دعم البناء المؤسسي للمجالس المحلية وبناء ٢٤٤ وحدة سكنية بمنطقة البعرارة للمتضررين من منشآت المشروع بتكلفة ٦٠٠مليون ريال تقريبا ٠

وأعرب الحجري عن أمله بأن يواصل البنك الدولي هذا التعاون ودعم المرحلة الثالثة من المشروع الذي ستغطي بقية سوائل المدينة وأطرافها.

وقد رتبت لرئيس البنك الدولي والوفد المرافق له مواقع مختارة في مشروع الحماية لزيارتها وعدد من المواقع السياحية والتاريخية التي تزخر بها مدينة تعز.

برعاية فخامة الأخ رئيس الجمهورية

الدورة الـ ٧٥ للمجلس الاقتصادي العربي تبدأ غدا الاربعاء بعدن

مناقشة ١١ بنداً تتعلق بالملف الاقتصادي ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

خاص/الثورة الاقتصادي-سبأ/

■.. برعاية فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية تبدأ غداً الاربعاء بعدن أعمال الدورة الـ ٧٥ للمجلس الاقتصاد العربي حيث سيقام حفل افتتاح تلقى فيه كلمات من قبل راعي الدورة والوزير الموريتاني رئيس الدورة السابقة والدكتور خالد راجح شيخ وزير التجارة والصناعة رئيس الدورة الحالية.

وأكد مصدر حكومي مسؤول لـ «الثورة الاقتصادية» بأن الدورة التي سيحضرها الأخ رئيس مجلس الوزراء وعدد من الوزراء وأعضاء مجلسي النواب والشورى ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والصناديق والمنظمات المتخصصة العربية ستناقش أحد عشر بنداً أهمها إعداد الملف الاقتصادي لمجلس الجامعة الذي ستناقشه القمة العربية القادمة في الجزائر وتفعيل منطقة التجارة الحرة وعدد من المواضيع المتعلقة بقواعد المنشأ وتحرير تجارة الخدمات وتيسير نقل البضائع من الدول العربية وزيادة التبادل التجاري وذلك بهدف تعزيز التكامل الاقتصادي العربي.

إلى ذلك بدأت أمس بالعاصمة الاقتصادية والتجارية عدن أعمال الاجتماع التمهيدي للدورة الـ ٧٥ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية٠

ويرأس أعمال الدورة الجمهورية اليمنية التي تسلمت رئاسة المجلس من الجمهورية الإسلامية الموريتانية حيث تتمثل المشاركة في الاجتماع على مستوى السفراء والخبراء تمهيدا لاجتماع المجلس على مستوى الوزراء العرب يوم غد الاربعاء بعدن٠

ويستعرض الاجتماع تقرير الأمين العام للجامعة العربية ومستوى تنفيذ قرارات الدورة /٧٤/ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ونشاط القطاع الاقتصادي العربي بين دورتي المجلس ونشاط منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والجوانب المتعلقة بالمعونة الفنية للدول الأقل نموا ٠ بالإضافة الى تقرير تجارة الخدمات في الدول العربية والرسوم غير الجمركية في الدول العربية في ضوء تقارير فرق العمل الميدانية وقواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية وتوصيات مجلس وزراء النقل العرب لتيسير حركة التجارة العربية٠

كما يستعرض الاجتماع الجوانب المتصلة بتفعيل الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية في الدول العربية وتقارير المجالس الوزارية والمكاتب التنفيذية ولجانها والملف الاقتصادي لمجلس الجامعة على مستوى القمة بالإضافة الى تحديد موعد ومكان عقد الدورة القادمة للمجلس

وفي اقتتاح الاجتماع رحب الدكتور /عبدالولي الشميري/ مندوب اليمن الدائم لدى الجامعة العربية بالوفود العربية المشاركة وهيئة المجلس الاقتصادى متمنيا لهم طيب الاقامة والنجاح في أعمال المجلس ٠٠ مشيرا إلى أن انعقاد الدورة في عدن يأتي متزامناً مع بداية دورة اليمن لرئاسة المجلس الذي يشكل الحلقة السادسة من العمل العربي المشترك في إطار الجامعة العربية٠

ونوه بأن انعقاد هذه الدورة في عدن يمثل التفاتة قومية وجماعية إلى ما تحمله اليمن من قيم اقتصادية كبرى في ناحية الجزيرة العربية والمحيط الهندي في مرحلة تشهد فيها اليمن استقرارا وسلاما اضافة إلى ما تشهده مدينة عدن من نشاط اقتصادي كبير تجسده المنطقة الحرة وميناء الحاويات ٠

وأعرب عن سعادة اليمن بتدشين منطقة التجارة الحرة بين الدول العربية والتي جاءت ثمرة جهد طويل من العمل العربي المشترك وانطلاقه واعدة نحو سوق عربية مشتركة ٠٠ متمنيا لأعمال الدورة النجاح والتوفيق والخروج بقرارات وتوصيات تخدم مصالح الأمة العربية.

من جانبه عبر الأخ / عبدالرحمن السحيباني الأمين العام المساعد للجامعة العربية للشئون الاقتصادية في كلمة له عن تقدير الجامعة العربية للجمهورية اليمنية في استضافتها لهذه الدورة ٠٠ مؤكدا على أهمية أن يركز المجلس خلال دورته الحالية على ما يكفل انجاح العمل العربي التكاملي ٠ خاصة ما يتعلق بمنطقة التجارة الحرة العربية والمعونة الفنية للدول الأقل نموا حتى تتكيف اوضاعها مع منطقة التجارة العربية الحرة ٠

وأكد أهمية قيام الدول العربية بدور في تحرير تجارة الخدمات والتقدم بقواعد المنشأ التي تتلاءم مع المنتجات الوسيطة وخامات الصناعة في الوطن العربي.

فيما عبر المسؤول الموريتاني أحمد جورا رئيس الدورة السابقة عن شكره للجمهورية اليمنية رئيسا وحكومة وشعبا على رعايتها للاجتماع وما تم توفيره من تسهيلات لضمان نجاح هذه الدورة ٠

كما عبر عن الشكر للدول العربية التي قدمت مساعدتها خلال رئاسة الجمهورية الاسلامية الموريتانية لدورة المجلس السابقة ٠٠ مؤكدا ما تكتسبه الدورة الحالية من أهمية بالغة نظرا للظروف والتحديات الاقتصادية الدولية المعقدة٠

وقال : إن نتائج هذه الدورة ستكون ايجابية لخدمة مصالح الأمة العربية.

وبدأت في الأول من يناير ٢٠٠٥م نحو ١٧ دولة عربية التطبيق الفعلي لمنطقة التجارة العربية الحرة وذلك من خلال إلغاء التعريفة الجمركية على السلع ذات المنشأ العربي والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل.

وتشكل مجموعة الدول العربية الاعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية قوة اقتصادية يزيد ناتجها المحلي عن ٧١٢ مليار دولار يمثل ٩٦٪ من الناتج الاجمالي العربي وتصل صادراتها إلى ٩٠٪ من اجمالي الصادرات العربية و ٩٥٪ من الواردات.

وشهد حجم التبادل التجاري العربي ارتفاعاً وذلك من ٢٧ مليار دولار في عام ١٩٩٩م إلى ٣٩,٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٢م حيث ارتفعت الصادرات البينية من ١٤ مليار دولار إلى ٢١,٣ مليار دولار والواردات البينية من ١٣ مليار دولار إلى ١٨,٢ مليار دولار خلال نفس الفترة غير أن حجم التبادل التجاري البيني العربي ما يزال متدنياً إذ لا يتعدى حاجز الـ ١٠٪ من اجمالي حجم التجارة العربية الاجمالية.

في ختام الحلقة النقاشية حول مناخ الاستثمار في اليمن

التأكيد على الدور التكاملي بين الحكومة والقطاع الخاص وبناء الشراكة لتحقيق النمو الاقتصادي

كتب/احمد الطيار

أوصت الحلقة النقاشية حول المناخ الاستثماري في اليمن ودور القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي والتخفيف من الفقر التي اختتمت اعمالها أمس ونظمتها وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالتعاون مع الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية بضرورة الاسراع في انشاء سوق الاوراق المالية في اليمن والاستفادة من تجارب الدول الاخرى الشبيهة لبلادنا في مجالات دعم البنوك وتوفير البيئة الفاعلة لمزاولة انشطتها وإعادة النظر في بعض التشريعات القانونية التي تعيق نمو انشطتها المالية والمصرفية والعمل على اخراج اليمن من قائمة الدول ذات المخاطر الائتمانية واعادة النظر في قانون التامين الحالي نظرا للمتغيرات الحاصلة في سوق التامين العالمي والتشريع بالزامية التامين على كافة القطاعات وضرورة معالجة قضايا الاراضي المخصصة للاستثمار والتعزيز دور القطاع الخاص وعدم التدخل في انشطته وفتح الطرق الموصلة لمناطق التصنيع التعديني واقامة موانئ خاصة لتصدير منتجات الصناعة التعدينية وتشجيعها والعمل على انهاء احتكار الدولة في انتاج الكهرباء وتشجيع القطاع الخاص للعمل في انتاج الطاقة والاهتمام باقامة بنى تحتية للجزر اليمنية لقيام صناعات تحويليه فيها ومجابهة سوق البضائع المهربة والاسراع باقامة المناطق الصناعية المؤهلة اضافة الى رفع موزانة الزراعة وتخفيض تعرفة النقل الجوي وانشاء اسواق نموذجية للتسويق الزراعي على المستوى المركزي والمحلي بالمحافظات وتشجيع اقامة الصناعات المحلية من المواد الخام الزراعية واقامة البحيرات المائية مع التكامل بين انشطة القطاع الخاص للاستفادة من المحاصيل الزراعية المحلية والعمل على تحرير سوق النقل الداخلي بالكامل وايجاد مخازن التبريد في المنافذ البحرية والجوية وانهاء العمولات على الطرقات وصيانة القائم حاليا منهاوتحديث مطارات اليمن للاستفادة منها في العمل التجاري والاهتمام بمناطق الصيد التقليدي وتشجيع الجمعيات السمكية وتوفير اسواق مناسبة لها وتهيئة المجال امام الصيادين وتدريبهم على كيفية انتاج اصناف مطابقة للجودة والحصول على امكانيات لدعمهم فنيا وتأهيلهم وانشاء شركات تسويقية محلية تمكن المناطق البعيدة من الاستفادة من الناتج المحلي السمكي اضافة الى خلق الية لتطبيق ومتابعة قرارات المجلس الاعلى للسياحة وضرورة قيام المجالس المحلية بدورها في النظافة لجذب السياح وتوحيد الايرادات الضريبية على هذا القطاع وانشاء بنك يدعم السياح ومنع الاستيلاء على الاراضي المخصصة للاستثمار السياحي ومحاصرتها بالعشوائية وتحديد المناطق السياحية في المناطق الواعدة وتوفير التيار الكهربائي لها والحفاظ على الموروث السياحي لليمن باعتباره كنزاً وادخال مادة السياحة في المناهج الدراسية للطلاب والحد من الازدواجية في التعامل مع القطاع السياحي .

وتم أمس في جلسات العمل تقسيم المشاركين الى مجموعات عمل هي الصناعة والتشييد والبناء والزراعة والاسماك والدواجن والبنوك والتأمين والنقل والتخزين والمواصلات والاراضي والعقارات والتجارة وأكدت المناقشات بين ممثلي الحكومة والقطاع الخاص والاكاديميين على الاهمية التي اكتسبتها الحلقة النقاشية في بلادنا وتم الاتفاق بين الحكومة والقطاع الخاص على المزيد من الحوارات وفتح الباب للمشاورات بينهما والاشتراك في عملية اعداد الخطط وتنفيذها لبلادنا وبما ينسجم وقدرات هذا القطاع على القيام بالدور التنموي الواجب عليه .

واعتبر الدكتور يحيى بن يحيى المتوكل القائم بأعمال نائب وزير التخطيط والتعاون الدولي في كلمته الاختتامية ان الوقت لايزال سانحاً امام الحكومة والقطاع الخاص للتوصل الى صيغ عملية للتعاون واقامة الشراكة الكاملة بينهما مشيرا في تصريح لـ «الملحق الاقتصادي» الى ان الحلقة التي استمرت ثلاثة أيام وتم حشد كافة الجهات من القطاع الخاص والحكومة لبحث كافة المواضيع التي تهم الطرفين لتحقيق النمو الاقتصادي لليمن تعتبر هامة ومثمرة لانها بحثت الصعوبات والعراقيل التي تواجه ايجاد بيئة مناسبة للاستثمار من اصحاب الشأن انفهسم وهذا في حد ذاته انطلاقة عملية من الحكومة للوقوف امام معضلات تواجه هذا القطاع وتحد من توسعة نشاطاته والقيام بالدور المطلوب منه لتحقيق النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل منوها الى بان تهيئة مناخات الاستثمار لاتزال تبحث حتى في الدول الجاذبة للاستثمار لان رأس المال في كافة انحاء العالم اصبح مطلبا يتنافس الجميع لاجتذابه نحو عمليات الاستثمار وقال ان الحدود الدنيا التي نتطلع اليها كخطوة اساسية في اليمن هي تعزيز زيادة الاستثمارات لتحقيق معدلات النمو الاقتصادي المستهدف وتحقيق التنمية والتخفيف من الفقر وكلها عوامل تشترك فيها الحكومة والقطاع الخاص لافتا الى ان الحلقة تميزت باستهدافها الخروج بنتائج عملية قابلة للتبني بشكل مشترك من الدول والقطاع الخاص يتم تنفيذها خلال السنوات القادمة .

مؤكدا ان مجلس الوزراء يتطلع نحو نتائج هذه الحلقة وسيتم استعراضها في جلسته في الثلث الاخير من هذا الشهر لاتخاذ الخطوات الكفيلة بتنفيذها على ارض الواقع .

من جانبه قال الاخ خالد احمد جابر عفيف مدير عام الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية لـ «الملحق الاقتصادي» ان الحلقة النقاشية فتحت حوارا بناء وايجابيا بين الحكومة والقطاع الخاص على طريق الارتباط الوثيق بينهما لتحقيق الشراكة الفاعلة لمصلحة الوطن والبناء الاقتصادي وهو المجال الصحيح لان كل منهما لن يستطيع العمل بمنأى عن الاخر في ظل تبني بلادنا لآليات واقتصاد السوق الحر.

واضاف ان التعاون بين الجانبين سيقود الى عملية تنموية كبيرة يكون أساسها الرأسمال ، والعقل الوطني مؤكدا ان مصالح القطاع الخاص والتي هي مصالح للشعب اليمني لن تتحقق إلا اذا عملت كل تنظيمات القطاع الخاص مع الحكومة في رسم السياسة الاقتصادية والتنموية والاستراتيجية لليمن .

تصوير/ ناجي السماوي

تبلغ تكلفتها اكثر من نصف مليار دولار:

هلال يطلع على عدد من المشاريع الاستثمارية بحضرموت

■،، المكلا/سبأ/..

التقى الأخ/عبدالقادر علي هلال محافظ محافظة حضرموت أمس الخبير الفني المصري الدكتور/ فتحي عبدربه استشاري مشروع خور المكلا والجسر البحري المعلق والمهندسين المشرفين على المشروع الجاري تنفيذه حاليا بكلفة اجمالية تزيد عن ١٢ مليون دولار بتمويل حكومي ٠ وفي اللقاء اطلع الأخ المحافظ على اللمسات الأخيرة لانجاز المرحلة الاولى من المشروع والمقرر افتتاحها ضمن احتفالات بلادنا بالعيد الخامس عشر للجمهورية اليمنية ٠

وأكد الأخ المحافظ على ضرورة ايلاء أهمية كبيرة ومضاعفة الجهود لانجاز هذه المرحلة في وقتها المحدد وبالمواصفات والدقة المطلوبة وافتتاحها خلال ايام احتفالات العيد الوطني الثاني والعشرين من مايو ٠ مشيرا إلى ان هذا المشروع يعد من المشاريع الاستراتيجية للمشاريع السياحية والجمالية لمدينة المكلا ٠ مبديا استعداد المحافظة تقديم كافة التسهيلات وازالة العوائق من اجل ضمان تنفيذ هذه المرحلة في وقتها المحدد ٠

حضر اللقاء الأخ/ عمير مبارك عمير وكيل محافظة حضرموت وكان الأخ المحافظ قد تفقد عددا من المشاريع الاستثمارية التي سيتم افتتاحها ووضع حجر الأساس لها في احتفالات بلادنا بالعيد الثاني والعشرين من مايو البالغة كلفتها الاجمالية ٥٠٥ ملايين دولار ومنها افتتاح مشروع شركة اسماك اليمن المحدودة بكلفة حوالي ٤٥ مليون دولار والتي بلغت نسبة الانجاز في المشروع ٨٥٪ والذي يتضمن ميناء سمكيا يستوعب ٤٠ سفينة صيد حمولة ١٠٠ طن ومصنعاً للثلج لتمويل البواخر والاعمال الداخلية ومصنعا لتحضير وتصدير الاسماك بطاقة انتاجية ٣٠ طنا في اليوم ومحطة تحلية مياه البحر بانتاجية ١٨٠ متراً مكعبا في اليوم إلى جانب محطة معالجة لمياه الصرف الصحي المنزلي والصناعي بطاقة ١٨٠ مترا مكعبا بالاضافة إلى محطة توليد كهرباء بطاقة ٢٠٤ ميجاوات ومركز تدريب سمكي ومرسى بحري للصيادين التقليديين إلى جانب عدد من الخدمات السمكية الأخرى وكذا وضع حجر الأساس للمرحلة الاولى لمشروع مصنع الاسمنت التابع للشركة العربية اليمنية للاسمنت بكلفة ٢٦٠ مليون دولار بطاقة ٢٠٠ الف طن سنويا وكذا افتتاح شركة المكلا للخرسانة المسلحة بكلفة تقديرية ٢٠٠ مليون دولار وبطاقة انتاجية ١٢٠ مترا مكعبا ٠ وأبدى الأخ المحافظ ارتياحه لسير العمل في هذه المشاريع الحيوية الاستراتيجية للقطاع الخاص والتي تأتي في إطار توجيهات فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية ودعمه للاستثمارات الوطنية وتقديم كافة التسهيلات وفقا وقانون الاستثمار..

■ عبدالقادر علي هلال

بحث إمكانية تأسيس شبكة للمعلومات في المحافظات الساحلية

صنعاء / سبأ

التقى الدكتور/ علي محمد مجور وزير الثروة السمكية أمس بصنعاء / تيموفيق هنتق تون/ استشاري الاتحاد الاوروبي لدعم الجودة والمشروع السمكي الخامس الذي يزور بلادنا حاليا٠

واستعرض اللقاء مجالات التعاون الثنائي بين الوزارة والاتحاد الاوروبي في المجال السمكي وسبل تعزيزها وتطويرها ٠ خاصة ما يتعلق بالمشاريع التي يقوم الاتحاد الاوروبي بتمويلها ٠

وتناول النقاش امكانيات تاسيس شبكة للمعلومات في المحافظات الساحلية مع ديوان الوزارة تعمل على توفير الاحصائيات الخاصة بكميات الصيد المنتجة وعمليات الرقابة والتفتيش البحري والاحصائيات التي يعدها مركز ابحاث علوم البحار٠

كما تم مناقشة جوانب التعاون فيما يخص دعم الجودة للمنتجات السمكية من خلال عمليات حفظ وتداول الاسماك وعمليات الحراج والتحضير للمنتجات السمكية في مراكز الانزال وتصديرها وفقا للمعايير والمواصفات العالمية ٠ بالاضافة إلى اعداد استبيان شامل لكافة المصدرين والمؤسسات السمكية والشركات والجمعيات السمكية التي تقوم بتصدير منتجاتها إلى الأسواق الدولية ٠

وتم الاتفاق على عقد ورشة عمل حول الجودة في اليمن تشارك فيها الادارة العامة للجودة في الوزارة وادارات الجودة في المحافظات الساحلية والاتحاد التعاوني السمكي والمصدرين والمؤسسات السمكية الاخرى٠

حضر اللقاء الاخ/ عبدالحافظ ناجي السمة وكيل الوزارة لقطاع خدمات الانتاج والتسويق وعمر صبيح منسق المشروع السمكي الخامس.

تصدير ٩٩٢ طنا من المنتجات اليمنية عبر ميناء عدن

■،سبأ تم أمس عبر ارصفة المعلا ميناء عدن تصدير شحنات تجارية من المنتوجات اليمنية تصل إلى ٩٩٢ طنا مشتملة على الاسماك والالبان والزيوت ومنتجات اخرى متنوعة إلى عدد من الدول الشقيقة والصديقة٠ وذكر الأخ عبده نعمان سعيد نائب مدير عام ارصفة المعلا لشؤون الحاويات لوكالة الانباء اليمنية /سبأ/أن شحنة الاسماك البالغة ٣٦٠ طنا صدرت إلى كل من الشارقة بدولة الامارات العربية المتحدة وبريطانيا وايران في حين تم تصدير٢٧٠ طنا من زيت المحروقات للمركبات بالاضافة إلى ٨١ طنا من الحليب السائل إلى ميناء جبل على الاماراتي والبحرين و١٨٠ طنا من منتج السمن إلى اثيوبيا و٢٠ طنا من مادة اللبان اليمني العلك إلى المانيا٠ وتضمنت الصادرات /٨١/طنا من زيوت الطبخ إلى جمهورية جنوب افريقيا ٠

وكانت ارصفة المعلا قد استقبلت أمس /٢٨٧/حاوية بضائع واردات متنوعة سوقت إلى الاسواق اليمنية افرغتها ناقلة الحاويات /اريتا/ السويسرية و/ ماسك اطلنتك/ الدانمركية القادمتان من ميناءي صلالة العماني وجدة السعودي٠

وعلى ذات الصعيد افادت الاحصائية اليومية الصادرة عن ارصفة المعلا ميناء عدن وحصلت وكالة الانباء اليمنية /سبأ/ على نسخة منها بان المراسي الرئيسية الستة للميناء تشهد حاليا حركة ملاحية متنامية تمثلت بوصول عدد من البواخر التجارية وعلى متنها اكثر من /٤٠/ الفا من المواد الغذائية منها/ ٣٠/ الفا و/٦٩٢/طناً من مادة القمح و/٤/آلاف و/٥٠٠/ طن من الارز و/٥/ آلاف طن من مادة الدقيق ٠٠ بالاضافة الى تفريغ معدات فنية متنوعة ومحولات كهربائيه لمصنع الصلب والحديد الجاري العمل فيه حاليا في محافظة لحج الذي يعد واحدا من المشاريع الاستثمارية للقطاع الخاص٠ وافادت الاحصائية بان باخرتين تجاريتين ستفرغان في ارصفة الميناء /١٩/ الفا و/٥٠٠/ طن من مادة السكر إلى الأسواق اليمنية٠

القائم بأعمال رئيس مجلس ادارة المؤسسة العامة للنقل البري لـ «الثورة الاقتصادي»:

نسعى لتجديد الاسطول بأربعين باصاً حديثاً

كتب /احمد الاسد

اكد الاخ / يحيى احمد الكحلاني القائم بأعمال رئيس مجلس ادارة المؤسسة العامة للنقل البري ان القيادة الجديدة تسعى الى تجديد اسطول المؤسسة من خلال شراء ما بين عشرين الى اربعين باصاً حديثاً ويجري التباحث مع الجهات المولة بهدف تقوية المنافسة مع القطاع الخاص في مجال النقل البري على الصعيدين الداخلي والاقليمي .

وأوضح في حديثه لـ «الثورة الاقتصادي» ـ ينشر لا حقاً ـ أن كلاً من قيادة وزارة النقل والمؤسسة والمكتب الفني للخصخصة تعمل حالياً على اعادة هيكلة المؤسسة وتقديم الدعم المطلوب وذلك بعد أن حققت نجاحاً كبيراً مؤخراً تمثل في زيادة ايرادات المؤسسة للعام الماضي البالغة نحو (١٩٣,٢٨٦,٨٠٦) ريالات مقارنة بالعام السابق (١٨٥,٤٩٠,١٤٩) ريالاً منوهاً بأن هذا الارتفاع جاء نتيجة للجهود التي بذلتها القيادة الجديدة على الرغم من الصعوبات التي كانت قائمة حيث انتقلنا من مرحلة الجمود وصرف المرتبات لموظفي المؤسسة الى مرحلة زيادة في الايرادات وجدولة المديونية وتسديدها للجهات الدائنة والبالغة اكثر من (٢٨٠) مليون ريال وقد تم تسديد نحو (٦٠) مليون ريال مؤخراً بالاضافة الى اصرارنا على تجديد الاسطول .

■ يحيى احمد الكحلاني